قوى مقاومة التغيير!!!

د. بسام أبو عبد الله

–عندما نتحدث عن التغيير، فإن ذلك لا يعني أبداً أننا نتبع موضة سائدة في العالم لمجرد التقليد، ولكن لأن التغيير بالتعريف البسيط هو استجابة لمجموعة من العوامل المؤثرة في شيء ما، وتؤدي لتغييره، ونقله من حالته الراهنة إلى حالة أكثر تقدماً وتطوراً، وبالطبع فإن واقع حياة البشر والمجتمعات والأحزاب والسياسات تحتاج إلى مراجعة بين فترة وأخرى، وإلى تطوير وتحديث دائمين.

– التطوير والتحديث ليسا شعاراً نرفعه على الجدران وفي المناسبات كما اعتاد بعض مسؤولينا فعل ذلك لفترة من الزمن، إذ كان هؤلاء يرفعون الشعار ويتغنون به في الخطابات، ولكن في التنفيذ والخطط والإيمان بذلك كانوا يفرغون الشعار من مضمونه لأسباب كثيرة سأتحدث عنها لاحقاً.

–إن أهم خصائص التغيير ثلاثة:

● إنه حتمي: بمعنى أنه أمر لابد منه، مهما حاول البعض إبطاءه وعرقلته لأن مسيرة الحياة في ظل هذا التطور السريع والهائل في العالم تجعل منه كذلك.

● الاستمرارية: أي إن عملية التغيير حالة مستمرة وليست مناسباتية أو شعاراتية سواء اعتمدت على التخطيط المسبق أم جاءت تحت ضغط الظروف والمتغيرات.

● الشمولية: إن التغيير يجب أن يشمل كل المكونات الخاصة بشيء ما أو ظاهرة ما.

– وحسب الخبراء فإن أنواع التغيير هي تغيير مخطط وتغيير كلي وتغيير تدريجي.

– إن أهم ما يجب فهمه وعمله من وراء التغيير هو أنه وسيلة من وسائل الارتقاء للأفضل.

– هذا عرض سريع لأهم النقاط العلمية التي يجب أن تمهد للاحق من الكلام، وهو هل نجحنا نحن في عملية التغيير؟ والحقيقة أننا نجحنا في مجالات وانطلقنا في أخرى وفشلنا في ثالثة، لكن الأرقام التنموية ومستويات الدخل الفردي والتطور الاقتصادي الاجتماعي –طبعاً ما قبل الحرب– كانت جيدة مع وجود مجالات إخفاق مثل: الإسكان، العشوائيات، الريف والمدينة، اللامركزية الإدارية، مكافحة الفساد... الخ.

–يبدو أن عملية التغيير لا ترتبط فقط بالتشريعات والأنظمة والقوانين التي هي مهمة وضرورية، لكنها ترتبط أيضاً بمنهج التفكير لدى الناس وقدرتهم وتجاوبهم مع عمليات التغيير والتطوير، والأهم من الناس هم المسؤولون عنهم وعن قضاياهم وإدارة المجتمع والدولة، وهذه القضية تطرح سؤالاً كبيراً علينا جميعاً وهو:

– من القوى التي تقاوم التغيير؟

– إن تحليلاً بسيطاً لمجمل الواقع السوري يضع أمامنا ثلاثة أنواع من القوى تعرقل التغيير والتقدم:

● النوع الأول: قوى تعرقل التغيير عن جهل وخوف من القادم الجديد.

● النوع الثاني: قوى تعرقل التغيير خوفاً على مصالحها ومكاسبها وكراسيها لعدم قدرتها على مواكبة كل جديد، أو عدم رغبتها فيه.

● النوع الثالث: قوى الفساد والإفساد التي تستفيد من الثغرات في القانون، أو الواقع الراهن، أو العلاقات القائمة، وشبكاتها فتنظر لكل تغيير وتطوير وتحديث على أنه تهديد لمصالحها.

وبالرغم من أنها تجدد أدواتها مع كل تطور وتغيير، لكنها قوى خطرة إذا لم يحسن التعامل معها.

– وإذا انطلقنا من مجمل ما قلناه أعلاه، فإن ظروف البلاد الآن تختلف تماماً عن مرحلة ما قبل الحرب لأنه أضيف إلى القوى الثلاث السابقة نوع رابع متحالف مع النوع الثالث وهم المستفيدون من ظروف الحرب –أي الأثرياء الجدد– الذين جنوا أموالاً طائلة نتيجة ظروف الحرب وشكلوا طبقة جديدة تبدو واضحة للعيان من طرق الصرف والإنفاق والتبذير والمظاهر الباذخة التي قد تستفز كثيراً من السوريين الذين تأثر وضعهم الاقتصادي والمادي بشكل عام.

– لقد تناول السيد الرئيس بشار الأسد في خطابه الأخير أمام رؤساء مجالس الإدارة المحلية أربعة أنواع من الحروب التي نخوضها، ورابعها كان (الحرب على الفساد)، وهي حرب معقدة وليست سهلة كما يعتقد كثيرون، وتحتاج إلى جوانب قانونية، وتطويرية (أي أتمتة العمل الحكومي) لتخفيف الاحتكاك بين المواطن والأجهزة البيروقراطية، وإلى رقابة ومتابعة، ثم إلى محاسبة صارمة للمرتكبين... وإذا كان الفساد إشكالية للكثير من الدول والمجتمعات، فإنه في زمن الحرب يتحول إلى أداة للاختراق ويضعف الانتماء الوطني لأن العنوان الرئيسي يصبح (الغاية تبرر الوسيلة) ويتحول الحصول على المال العام إلى وسيلة لاستنزاف موارد الدولة وإضعافها، ومن ثم يسهم من حيث يدري أو لا يدري في مخططات أعداء البلد وخصومه.

– هنا لا أتحدث عما يسمى (الفساد الصغير)، إنما المتوسط والكبير، والخطورة في الأمر أن الفاسدين يؤسسون شبكات مترابطة منتفعة من بعضها البعض ضمن سلسلة تتبادل المصالح، وأخطر ما لدى هؤلاء هو انهيار القيم الأخلاقية، وانهيار قيم التعاضد الاجتماعي ليتحول كل شيء إلى ثمن مالي أو أخلاقي أو حتى المساومة على الشرف، الأمر الذي يعني أن ضرب مفاصل الفساد أكثر من ضرورية لأنها تؤدي في مرحلة لاحقة إلى إضعاف الانتماء الوطني، وإلى إنهاك الدولة ومؤسساتها، وإلى عدم القدرة على تنفيذ مشاريع التغيير المطلوبة والعاجلة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

– إن أخطر ما يمكن أن يصل إليه المواطن المضحي والمنتمي هو أن يجد نفسه أمام معادلة صعود الانتهازيين والفاسدين وهم أقدر وأسرع، ولكنهم أصبحوا مكشوفين وظاهرين للعيان، ولابد من إسقاطهم واحداً تلو الآخر.

–يبدو لي أن البعض عندما يتحدث عن قوى مقاومة التغيير وأخطرها الفاسدون والجاهلون سوف يعتقد أننا نتحدث عن حالة مثالية أو طوباوية والأمر ليس كذلك، لأن المنفعة والمصلحة حالة قائمة مع كل منا مادامت الحياة قائمة ومستمرة ولكن دائماً نقول: ابنوا في وطنكم وعمروا وشيدوا لأن هذا سوف يعود منافع ومزايا عليكم، وعلى أجيالنا القادمة، لكن لا تخربوا ولا تدمروا ولا تؤخروا التغيير لأن هذا التغيير قادم وحتمي مهما حاول بعض اليائسين عرقلته.

– إنها سنة الحياة والكون... لأن الوطن ليس فندقاً أو شركة... بل هو انتماء وجذور ومحبة وعطاء وبصمات يتركها الإنسان لتتذكره الأجيال القادمة في العمارة والفن والأدب والسياسة والاقتصاد والإعلام.

– إنها سورية أيها السادة التي أعطتنا جميعاً وآن الأوان لنعطيها وعلى الأقل لا نضعفها ولا نعرقل تقدمها وازدهارها، ولننظر دائماً إلى الشهداء... إلى المواطنين الأوائل في سورية الذين ضحوا بأرواحهم من أجل مستقبل أفضل لأبنائهم وأحفادهم.

– تذكروا هؤلاء فقط ولو للحظة ودقيقة، وأدركوا أنهم هم الخالدون الذين يجب أن نتذكرهم في كل لحظة، ومن أجل عظمة تضحياتهم يجب أن نجري التغيير لتصبح سورية أجمل وأقوى.

موسكو: واشنطن قد تستخدم استفزازات «كيميائية» للإبقاء على قواتها

| وكالات

حذرت وزارة الخارجية الروسية، أمس، من أن الولايات المتحدة الأميركية قد تستخدم استفزازات بالأسلحة الكيميائية لاتخاذها ذريعة لإبقاء قواتها المحتلة في سورية وتبرير عملياتها العدوانية المحتملة ضدها.

ونقلت صحيفة «إزفيستيا» الروسية عن ممثل للوزارة قوله، بحسب وكالة «سبوتنيك» للأنباء: «نحن لا نستبعد إمكانية استخدام الاستفزازات بالأسلحة الكيميائية ليس فقط لتشويه سمعة الحكومة السورية، بل أيضاً للحفاظ على الوجود العسكري الأميركي غير القانوني في سورية، وتبرير الأعمال العسكرية المحتملة ضد دولة عضو في الأمم المتحدة».

من جانبه نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن المصدر في الوزارة قوله لـ«إزفيستيا»: «لا تستبعد وزارة الخارجية الروسية احتمال استغلال واشنطن استفزازاً تدبّره الخوذ البيضاء لتأخير انسحاب قواتها من سورية وتبرير عمليات عسكرية محتملة ضد الحكومة السورية».

وأضاف المصدر: إن أهداف الخوذ معروفة ومكشوفة للجميع، وتتلخص في تبرير التدخل الأجنبي في الأزمة السورية».

وأشار إلى أن الحكومة السورية تخلصت تحت رقابة دولية من كل مخزون السلاح الكيميائي ولذا فليس لديها أي دافع لاستخدام السلاح الكيميائي. واعتبر، أن الاستفزاز الكيميائي قد يستخدم لتشويه صورة الحكومة السورية، وتأخير انسحاب الجيش الأميركي، وربما تبرير قصف سورية.

وتتعمد الولايات المتحدة الأميركية عبر أدواتها من التنظيمات الإرهابية وما يسمى عناصر «الخوذ البيضاء» الإرهابية، تمثيل مسرحيات مفبركة لهجمات مزعومة بالأسلحة الكيميائية تتهم بها الحكومة السورية لإنقاذ الإرهابيين من نهايتهم المحتومة على يد الجيش العربي السوري، وكذلك لتبرير شن عدوان خارجي على سورية. والأسبوع الماضي أكد مراسل هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» ريام دالاتي في تغريدات له على مواقع التواصل الاجتماعي، أن تحقيقات أجراها واستغرقت أشهراً حول المشاهد التي قيل إنها صورت في مستشفى مدينة دوما بالغوطة الشرقية يوم الهجوم الكيميائي المزعوم في السابع من نيسان الماضي أثبتت أنها «مجرد مسرحية».

وتحول الهجوم الكيميائي المزعوم إلى ذريعة لشن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا عدواناً ثلاثياً على سورية فجر الـ١٤ من ذات الشهر، استهدف عدداً من المواقع السورية في محيط دمشق وحمص وتصدت له الدفاعات الجوية السورية وأسقطت عدداً من صواريخه.

وتعليقاً على تغريدات دالاتي، أكد مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبنزيا يوم الجمعة الماضي، أن الغرب يتعمد تجاهل الأدلة المتزايدة التي تثبت زيف ادعاءاته حول الهجوم الكيميائي المزعوم في مدينة دوما بسبب عدائه لسورية.

وقال نيبنزيا حينها: «قلنا منذ فترة طويلة إن كل هذه الهجمات الكيميائية مفبركة وكل هذا يستخدم لتبرير الأعمال العسكرية غير الشرعية ضد الحكومة السورية وهذا دليل جديد يؤكد ما كنا نقوله»، مضيفاً: «أعتقد أن زملاءنا الغربيين لن يهتموا بها وسيتجاهلونها بسبب أيديولوجيتهم المعادية لدمشق وكل ما لا يتماشى مع هذه الأيديولوجية سيتجاهلونه».

تسوية أوضاع ١٣٠ مطلوباً في حمص وريفها

الاحتلال وميليشيات «الركبان» يمنعون المدنيين من الخروج

| حمص - نبال إبراهيم - وكالات

منعت قوات الاحتلال الأميركي والميليشيات الموالية لها أمس نازحي «مخيم الركبان» من الخروج باتجاه الممرين الإنسانيين اللذين تم افتتاحهما من قبل دمشق وموسكو، في حين تمت تسوية أوضاع عشرات الأشخاص المطلوبين من مدينة حمص وريفها بعد أن سلموا أنفسهم للجهات المختصة.

بينت مصادر موثوقة لـ«الوطن»، أن الميليشيات المسلحة وعلى رأسها ما تسمى «مغاوير الثورة» التي تسيطر على «مخيم الركبان» جنوب شرق سورية على الحدود الأردنية العراقية، تقيد حركة المدنيين المحتجزين داخل المخيم وتمنعهم من الخروج باتجاه الممرين الإنسانيين اللذين تم فتحهما في نقطتي جليغيم وجبل الغراب أول أمس من قبل الهيئتين التنسيقيتين المشتركتين السورية والروسية لخروج المحتجزين منه، حيث تم تجهيز مراكز لاستقبالهم وتسهيل عودتهم إلى أي منطقة يختارونها على مدار الـ٢٤ ساعة، في حين ستتولى وحدات من الجيش العربي السوري بالتعاون مع الشرطة العسكرية الروسية مهمة ضمان سلامة وصولهم إلى أماكن إقامتهم الجديدة.

ولفتت المصادر إلى أن الميليشيات المسلحة في المخيم ترفض خروج المدنيين تحت ذرائع متعددة منها أن المدنيين يرفضون الخروج نحو مناطق سيطرة الدولة وهو ما ينافي الواقع تماماً لأن معظم قاطني المخيم يطالبون بالخروج إلى مناطقهم وبلداتهم، على حين أعلنت الميليشيات المسلحة أنها ستقوم بإخراج المدنيين نحو الشمال السوري وليس نحو مناطق سيطرة الدولة، وهددت أنه في حال لم يتم ذلك ستستمر بالضغط على المدنيين ومنعهم من الخروج.

أحد المواطنين من مدينة حمص يقوم بتسوية وضعه أمس بعد أن سلم نفسه للجهات المختصة (سانا)

وأضافت المصادر: إنه حتى الآن لم يتم رصد خروج مدنيين من المخيم باتجاه المعبرين ماعدا وصول شاحنة الثلاثاء تضم عدداً من النساء والأطفال، مؤكدةً أنه من المتوقع أن تكون هناك حركة لخروج المدنيين من المخيم لكن بطيئة على الأقل في الأيام الأولى وستزداد خلال الأيام القادمة، كاشفةً أن المعلومات من داخل المخيم تفيد بأن هناك عدداً من العائلات تستعد للخروج من المخيم.

وأول من أمس، دخلت أول عائلة مؤلفة من ٢٣ شخصاً، ٧ نساء و١٠ أطفال ورجلان و٤ شيوخ إلى مناطق جنوب شرقي البلاد عبر ممر جليغيم قادمة من منطقة الـ٥٥ كم، حسبما ذكر الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» والذي قال إنه حصل على مجموعة من الصور وثقت لحظة عبور العائلة للممر.

وأوضحت المصادر، أن الأمر يتعلق بجدية الجانب الأميركي بالسماح للمدنيين بالخروج من المخيم، فالميليشيات المسلحة لا تمتلك القرار الفعلي داخل المخيم والقوات الأميركية المحتلة والمنتشرة في محيط المخيم بمنطقة التنف هي من تضع تلك الميليشيات في الواجهة وتظهرها على أنها صاحبة القرار في هذا الشأن، وعليه من المتوقع أن يبدأ المدنيون بالضغط على الميليشيات المسلحة للسماح لهم بالخروج خلال الساعات والأيام القادمة.

في غضون ذلك، زعمت ما تسمى «الإدارة المدنية» في المخيم والتابعة للميليشيات المسلحة، عبر معرفاتها الرسمية بحسب مواقع إلكترونية معارضة، أن الممرين الإنسانيين اللذين فتحهما الجانبان السوري والروسي لم يشهدا مرور أي مدني.

بموازاة ذلك، قالت المتحدثة باسم مكتب برنامج الأغذية العالمي في سورية مروة عوض في تصريح لأخبار الأمم المتحدة من سورية، نقلته مواقع معارضة «إن ٤٠ ألف نازح سوري ممن يعيشون في مخيم الركبان، يمرون بظروف مزرية للغاية بعد أن ظلوا عالقين في المخيم لأكثر من أربع سنوات».

وعن الخطط بشأن نقل هؤلاء النازحين إلى مكان آخر غير الركبان، نقلت عوض مناشدة المنظمات الإنسانية إلى الأطراف المعنية في إدارة أزمة المخيم الوصول إلى توافق أو حل نهائي لأزمة النازحين فيه.

من جهة ثانية، ذكر مصدر في لجنة التسوية بمحافظة حمص لـ«الوطن»، أن اللجنة وبالتعاون مع السلطات الأمنية المختصة بالمحافظة، سوت أوضاع ١٣٠ مطلوباً وشخصاً من عدة أحياء من مدينة حمص ومناطق بريفها، وذلك بعد أن سلموا أنفسهم وأسلحتهم للجهات المختصة التي قامت على الفور بإخلاء سبيلهم بعد تدقيق أوضاعهم وتسويتها عبر إجراءات ميسرة وفق القوانين والأنظمة النافذة وتعهد بعدم العودة لحمل السلاح أو المساس بأمن الوطن والمواطن مستقبلاً.

بعد تخلي أميركا عنها.. «قسد» تؤكد وجود مفاوضات مع دمشق وموسكو

| وكالات

أكدت «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، أن هناك مفاوضات بين الكرد من جهة وبين الحكومة السورية والطرف الروسي من جهة أخرى لأجل إيجاد حلولٍ لجميع القضايا العالقة في المنطقة التي تسيطر عليها.

ونقلت مواقع إلكترونية داعمة للمعارضة، عن الناطق باسم «قسد» كينو كبرائيل: أن هناك مفاوضات بين الكرد من جهة وبين الحكومة السورية والطرف الروسي من جهة أخرى. وأشار كبرائيل إلى أن «هذه الأطراف لم تصل بعد لاتفاق واضح، ولكن التواصل مستمر مع جميع الأطراف لأجل إيجاد حلولٍ لجميع القضايا العالقة في المنطقة».

وأول من أمس نقلت وكالة «رويترز»، عن المستشارة السياسية والإعلامية في رئاسة الجمهورية، بثينة شعبان، رفضها في تصريح على هامش مؤتمر «فالداي الدولي» للأمن، فكرة منح الأكراد السوريين قدراً من «الحكم الذاتي»، مؤكدة أن مثل هذه الخطوة ستفتح الباب أمام تقسيم البلاد.

وأضافت شعبان حينها: «سورية دولة تستوعب الجميع وكل الناس سواسية أمام القانون السوري وأمام الدستور السوري»، مؤكدة أن الأكراد هم «جزء ثمين ومهم للغاية من الشعب السوري».

تأتي تصريحات كبرائيل، بعد يوم على رفض الولايات المتحدة الأميركية طلب حليفتها ميليشيا «قسد»، بالإبقاء على قسم من قوات «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن بزعم محاربة تنظيم داعش الإرهابي، وتأكيدها أنها ستسحب قواتها، تنفيذاً لقرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

كما تأتي هذه التصريحات بعد أن لوّح قائد قوات «التحالف الدولي» الجنرال بول لاكاميرا، بوقف المساعدات العسكرية لـ«قسد» إذا لجأت إلى الحكومة السورية أو روسيا وتحالفت معهما.

ووصف كبرائيل تصريحات لاكاميرا هذه، بـ«الأمر الطبيعي»، وقال في هذا السياق: أن «قسد مستمرة حالياً بالعمل مع التحالف الدولي، وسيستمر هذا الأمر طالما أن التحالف الدولي موجود هنا معنا على الأرض».

وتابع: «حتى الآن، جميع المشاريع والبرامج المشتركة يتم القيام بها بشكلٍ طبيعي وهي متواصلة، سواء من ناحية الدعم العسكري واللوجيستي، أو من ناحية تدريب قواتنا، وغيرها من برامج مكافحة الإرهاب والأعمال الأخرى التي يقوم بها التحالف الدولي مع المجالس المحلية في المناطق التي حررناها من داعش». ولفت إلى أن «هناك تواصلاً مع التحالف الدولي في ما يتعلق ببقائه في سورية، وهذا الأمر سيدوم إلى أن تتضح الصورة حول انسحاب القوات الأميركية من البلاد».

ولفت كبرائيل، إلى أن «بقايا داعش موجودون في منطقة جغرافية صغيرة في أحد أحياء قرية باغوز، وهم محاصرون بشكلٍ كامل، وبحكم المهزومين، عسكرياً وفعلياً»، على حدّ تعبيره.

وفي وقت زعم فيه كبرائيل أن «الهدوء من قبل «قوات سورية الديمقراطية– قسد» مرتبط بتحرير الأسرى والمعتقلين لدى التنظيم وكذلك المدنيين الذين يستخدمهم التنظيم كدروع بشرية»، أعرب عن اعتقاده أن عملية القضاء على التنظيم «تحتاج لعدة أيام أخرى لإكمال الحملة العسكرية التي أطلقتها سورية الديمقراطية للقضاء على داعش بشكل كامل ونهائي».

مزاعم عن استسلام داعش.. و«المرصد»: صفقة لا نعلم تفاصيلها

«قسد» و«التحالف» يعيدان مسرحية «الرقة» في شرق الفرات.. والتنفيذ فاضح

| الوطن - وكالات

في مشهد يعيد للأذهان المسرحية الهزلية لـ«قوات سورية الديمقراطية– قسد» و«التحالف الدولي» في السيطرة على مدينة الرقة التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي، أعلنت «قسد» أمس عن «استسلام» التنظيم في شرق الفرات، لكن التنفيذ هنا كان فاضحاً مع ظهور مسلحي داعش بين المدنيين على متن الشاحنات التي خرجت من آخر معاقل التنظيم.

ومن على حساباتها الرسمية بمواقع التواصل الاجتماعي أعلنت «قسد»، أن مسلحي التنظيم الموجودين في بلدة الباغوز (١٢٠ كم جنوب شرق مدينة دير الزور) آخر معاقل التنظيم في شرق الفرات «أعلنوا الاستسلام»، من دون أي إضافات أخرى.

وكان ما يسمى «المجلس العسكري» التابع لـ«قسد» زعم الأحد الماضي أن معركة «قسد» ضد التنظيم ستنتهي بعد تحرير المدنيين ومسلحيها الأسرى من سجون داعش.

وفي تشرين الأول عام ٢٠١٧ أعلنت «قسد» السيطرة على الرقة بعدما زعمت أن التنظيم «استسلم» لكن الفيديوهات التي سربت حينها، أكدت خروج الدواعش بأمان وبحماية من مسلحي «قسد» إلى خارج الرقة بما يدحض المزاعم التي روجت لها «قسد» حينها.

وذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس، أن ٦٠ شاحنة (قاطرة ومقطورة) خرجت من الباغوز وفيها قرابة ٢٠٠٠ شخص من مسلحي التنظيم وعائلاتهم إلى المناطق الخاضعة لسيطرة «قسد» وبحماية منها، إلا أن مدير «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض رامي عبد الرحمن، أكد أن شاحنات التحالف الدولي بدأت بالخروج من منطقة مزارع الباغوز، «وهي مغطاة بشكل كامل، ولا يعلم فيما إذا كان بداخلها فقط عائلات مسلحي التنظيم ومدنيين آخرين، أو هناك مسلحين من التنظيم».

وأضاف عبد الرحمن: إن المعلومات تؤكد أنها تحوي مسلحين من التنظيم، والعملية كان من المفترض أن تتم أمس (الثلاثاء).

وتابع: لا نعلم في حقيقة الأمر حتى الآن إذا كان الجيب الآن بات خالياً بشكل كامل من المدنيين ومسلحي التنظيم وعوائلهم، مشيراً إلى أن «القضاء على التنظيم هو ضرب من الخيال فالتنظيم مازال موجوداً ولن يقضى عليه أقله في الوقت الراهن، فيوم أمس كان هناك عملية إنزال من قبل التحالف الدولي للقبض على مسلحين من التنظيم في منطقة خاضعة لسيطرة «قسد» بريف دير الزور.

شاحنات تحمل مسلحين من داعش وعائلاتهم وهم يخرجون من بلدة الباغوز أسم (أ.ف.ب)

ولفت «المرصد» أمس أيضاً إلى وجود جيب كبير للتنظيم في البادية السورية يضم الآلاف من مسلحي التنظيم.

وحتى ظهر أمس أحصت وكالة «أ ف ب» من أحد مواقع «قسد» قرب الباغوز، مرور «أكثر من عشر شاحنات تقل عشرات الرجال الذين كان بعضهم يخفي وجهه، بالإضافة إلى نساء يرتدين النقاب وأطفال بينهم فتيات صغيرات محجبات»، على حين قال مراسل قناة «روسيا اليوم» بعد ظهر أمس: إن ٢٥ شاحنة محملة بالدواعش وذويهم وصلت حتى الآن إلى نقاط «قسد»، وأنه من المتوقع خروج المتبقين منهم خلال ساعات أو أيام.

أما مدير المركز الإعلامي لـ«قسد» مصطفى بالي، فنقلت عنه «أ ف ب» قوله: «لدينا وحدات خاصة لإجلاء المدنيين، وبعد أيام عدة من المحاولة، استطعنا إخراج أول دفعة اليوم بنجاح»، مشيراً إلى أن عدد الذين تم إجلاؤهم غير واضح، لكنهم سيتمكنون من معرفته لدى وصول الشاحنات إلى نقطة الفرز.

وزعم بالي أنه «لا نعرف إذا ما كان بينهم دواعش، سنعرف ذلك في نقطة التفتيش»، موضحاً «لا يزال هناك مدنيون في الداخل ونستطيع رؤيتهم بالعين المجردة».

وشكك مراقبون بإمكانية أن يكون داعش استسلم بالفعل، مرجحين أن «قسد» اتفقت معه وستهرّب مسلحيه إلى مناطق سيطرة الجيش العربي السوري.

وبالترافق مع المسرحية السابقة التي حاولت «قسد» ترويجها، جرح مدنيان أمس بإطلاق نار من قبل مسلحي «قسد» على تجمع لمدنيين قرب حاجز قرية البقعان التابعة لمدينة هجين (جنوب شرق مدينة دير الزور) حيث كانوا يطالبون بالعودة لقراهم التي نزحوا منها.

وأوضحت مواقع إلكترونية معارضة، أن أحد المدنيين أصيب برصاصة في البطن والثاني بالفخذ كما تعرض لدهس بالساقين من قبل سيارة تابعة لـ«قسد»، خلال محاولة الأخيرة تفريقهم، لافتة إلى أن حالة أحدهما حرجة.

وفي الرقة، داهمت ميليشيا «أسايش» التابعة لـ«قسد» مزرعة في حاوي الهوى غرب مدينة الرقة واعتقلت ٣ أشخاص أحدهما لم تعرف هويته واثنان كانا معتقلين لديها لأن أحدهما يعمل في «ديوان المظالم» لدى داعش والثاني متهم بالانتماء للتنظيم، وسبق أن أفرجت عنهما في شهر أيلول ٢٠١٨، بحسب المصادر.

وأشارت المصادر إلى أن سبب الاعتقال الاشتباه في انتمائهم لتنظيم داعش والضلوع بهجمات وتفجيرات بالمحافظة.